

التاريخ والقانون

المعابر والجسور

وليد موحن :

طالب باحث

لقد دأبت المدارس التاريخية على ضرورة الانفتاح على كل التخصصات والحقول والميادين، بكونها مشكاة ينهل منه المؤرخ مادته المصدرية بغية التاريخ وكشف الغبار على ثلاثة من المواضيع التي لم ترصدها الكتابات التقليدية ، وفي هذا المضمار نرى أن التاريخ ينبغي أن يخلق أواصر التواصل مع عدة حقول سيمما منها المحايثة له ، والتي تدرج في مصاف العلوم القانونية والاجتماعية وهي الأكثر قربا منه والاكثر فهما لحيثياته، ولعل مدرسة الحوليات ومدارس التاريخ الجديد كانت أكثر إلجاجية في صدد التواؤم بين التخصصات.¹ .

ولعل القانون بما يختزنه من مكنون ، وما يضممه من قضايا وتيمات وفصول وبنود ودساتير يعد بحق منبعا ينهل منه المؤرخون مادتهم الأساسية ، فالمشتغل على عهد الحماية يجد ضالته المنشودة في الجريدة الرسمية للحمaitين الإسبانية والفرنسية ، والباحث النبيه في مضمamar العادات والتقاليد ينهل من الأعراف سيمما في الباية المغربية ، والمتعمق الجدير بالبحث في التاريخ الراهن لا مناص له من مجاورة الدساتير والقوانين وما تضمه من جوانب قانونية ونفحات تشريعية في أفق استثمارها لفهم ظاهرة وحدث تاريخي معين خاصة في المغرب ما بعد الاستقلال ، وفي هذا الصدد أيضا وضمن باب التأثير والتأثر نجد أهل الدراسات القانونية مقبلون على العوالم التاريخية بلا كلل ولا هواة ، فكل مدخل من مادة قانونية في الجامعات المغربية إلا وكانت وفق رؤية ماضية تهدف إلى إبراز الملامح الأولى للظاهرة القانونية وتطورها التاريخي ، بل أن أهل القانون العام وما يضممه من قرارات وأحداث ونظم دولية نعدها مادة تاريخية بامتياز ، إن لم نقل أن الجانب التاريخي يطغى على الشق القانوني.

ولا ندعى أن هذا الموضوع لم ترصده الكتابة التاريخية والقانونية بل إن علاقة التجسير بين الحقلين تناولتها ندوة باللغة الأهمية تعتبرها من أجل ما كتب في هذا الموضوع وذلك سنة 2009 :

-التاريخ والقانون : التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة. - مناس : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

ومن الجدير أن نشير إلى بعض المقالات الضرورية في هذا الشأن ومنها :

ينظر في هذا الصدد : فرناند بروديل : التاريخ والعلوم الاجتماعية، ترجمة: مصطفى كمال ، مجلة بيت الحكمـة، 1987¹

-بنكروم سلوى : تاريخ التشريع الأسري في المغرب : مقاربة تاريخية وقانونية

-استيتو محمد ،أنصبة النساء في الإرث بين الشريعة والعرف واجتهادات الفقهاء
المصلحين : نماذج من تاريخ المغرب الحديث

-العمراني، نور الدين،تطور فكرة الجزاء الجنائي ووظيفته : مقاربة تاريخية

-نشاط مصطفى ،سجن العلماء بالمغرب المريني بين الشرع والتاريخ

-القادي ابراهيم بوتشيش،الجرائم وعقوباتها في الغرب الإسلامي خلال العصر
الوسيط، القرن 4-8 هـ، 14-10 م

-Ihazrir, Abdelmalek, Le droit peut-il s'affranchir de l'histoire

إن الراصد لهذه المقالات يجد في أتون أسطرها نبذ وتجليات تجعل التناص والتتساق بين المكونات القانونية والجوانب التاريخية تعطي للبحث أهمية كبرى ،وهنا تبرز أهمية البحث التاريخي القانوني ،الذي لا مناص يجعل البحوث الأكاديمية ذات جودة وجادة وراهنية عبر القنوات التالية :

1- التاريخ والقانون الدولي

لعل من الوحدات الأساسية في شعب القانون مادة : القانون الدولي ،وهي مادة يستند فيها التدريس بشكل أساسى إلى الشق التاريخ ،سيما فترة مخاضات العالم في الحرب العالمية الثانية، وبروز نظام الثنائية القطبية ،وسقوط الاتحاد السوفيaticي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم، وفي هذا الصدد يتم الاتكاء بشكل أساسي على كتاب: نهاية التاريخ والإنسان الأخير: من تأليف العالم والفيلسوف السياسي الأميركي فرانسيس فوكوياما.

ولا يمكن بتنا مقارعة هذه المادة بدون تجسير وبين تخصصي القانوني التاريخي ،ولعل من شأن تدريس هذه المادة من طرف أساتذة التاريخ المعاصر دور كبير في فهم المادة من طرف طلبة العلوم القانونية وفهم حياثاتها .

2- التشريع والتاريخ :

من الأساسيات الرئيسية في التشريعات الحالية في مختلف مراقيها أنها ذات خلفية تاريخية ،بل إن بعضها ظل من فترة الحماية قائما إلى وقتنا الحالي أو إلى فترات قريبة ،فنأخذ على سبيل المثال نظام التحفيظ العقاري الذي ظل مؤطرًا بمقتضى ظهير 9 رمضان 1331، الموافق 2 غشت 1913 ،أي يعود إلى الفترة الكولoniالية ،ولاشك أنه

من أجل فهم سليم لهذا القانون، لا بد من مراجعة الفترة التي اتسمت بسيطرة الاستغلال الاستعماري لأجود الأراضي الفلاحية النافعة ،فالماضي ليس ماض فقط بل انه الماضي يحاور الحاضر في المستقبل.

3- التاريخ والقانون الدستوري

إن القانون الدستوري مادة أساسية مكونة للمجال القانوني، وان كان أهل القانون يعكفون على دراسته من ناحية جوانبه الشكلية والداخلية ،فإن نفر المؤرخين يرصدون هذا التجلّي من ناحية ظروفه التاريخية ،ومواقف النخب المشكّلة للحقل السياسي من ملمحه ،وكذا أهم الإفرازات التي تمّضت عن أي حركة دستورية ،فقد كان كل دستور في تاريخ المغرب قبله جلبة سياسية ،وبعده نقاشات ثرية ،وفي اثنينه دعايات ومقاطعات من طرف فئة شعبية أو حزبية . وهذا أمر لا شك يتفق معه جل من درس تكوينات التاريخ الراهن في وحدات التكوين التاريخية بالجامعة المغربية.

ولعل من أهم الدراسات الثرة التي وقفت محللة وراصدة لهذا بعد المشار اليه دراسة الدكتور محمد نبيل ملين :فكرة الدستور في المغرب :وثائق ونصوص :1901-2011 ،والذي يقول في تصديره :

رغم أن فكرة الدستور طارئة على المغرب فقد تجدرت في مشهد السياسي وأمست من أهم ركائز الشرعية،لذلك حرص مختلف الفاعلين على استعمالها بشتى الطرق إلى يومنا هذا انتصاراً لعقائهم أو دفاعاً عن مصالحهم. وهو ما أفرز نقاشات وجدلات وصراعات طبعت بشكل دائم تاريخ المغرب الدستوري.²

ان المسألة الدستورية ليس حبيسة المعرفة القانونية ،بل هي من هم المؤرخين، ومن شأن تضافر جهود كافة المتتدخلين في العملية المعرفية.

-التراث والقانون :ترسانة تشريعية من أجل الحماية

ان من شأن المحافظة على التراث بكلّ انواعه وضع ترسانة قانونية ملائمة لذلك تعمل على حفظه من الضياع ،وبالموازاة مع جعل مجموعة من المظاهر التراثية المغربية تراث كوني، كانت الترسانة التشريعية تسير وفق نفس المنحى والنهج.

ويعد القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديّات، الذي تمت المصادقة عليه في 1981 وتم تغييره وتنميته في 2006 بواسطة القانون 19.05 ،أهم إطار يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي بالمغرب.

و هنا نشير الى دراسة مهمة تجمع بين الشقين للدكتور المراكشي هشام تحت عنوان :
الحماية القانونية للمباني التاريخية والأثرية : دراسة تاريخية قانونية في تاريخ وأثار الجديدة وأسفي

وأخيرا نشير إلى هذه التوصيات من أجل استفادة كبرى بين الحقول :

1- خلق فرق بحث في سلك الدكتوراه تعمل على الاشتغال بحقول تمتزج من الحقول ، وتنتج أبحاث في التخصصين .

2- خلق جسور التواصل بين أساتذة شعبة القانون والتاريخ في أفق أيام دراسية مشتركة بين الحقول على شاكلة ما أسلفنا إليه في المقدمة .

3- توجيه الباحثين من كل التخصصين إلى المساهمة في أبحاث تنهل من التاريخ بابا والقانون منبعا .

4- في إطار اعتماد نظام البكالوريوس حبذا لو يتم الاهتمام بالعلاقة بين التخصصات وهدم الهوة بينها من أجل فاعلية كبيرة، من أجل أحد الإشكالات الأساسية في التعليم الجامعي والتي تتجلى في التموقع داخل حقل تخصصي .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولة هي إسهام بسيط في إبراز القواسم المشتركة بين الحقول نظير ما يتتحقق بذلك من فائدة كبيرة لجماهير الباحثين والدارسين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية.